

مدى مواكبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر  
لدى الأستاذ والطالب الجامعي - دراسة ميدانية -

**The Extent to Which the Outputs of Higher Education Keep Pace  
With the Requirements of the Labor Market in Promoting  
Sustainable Development in Algeria for the Professor and  
University Student - a Field Study -**

عيشة علة

جامعة زيان عاشور بالجللفة (الجزائر)، psyc.aicha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/15 تاريخ القبول: 2023 /06/12 تاريخ النشر: 2023 /06/16

**ملخص:**

تهدف الورقة البحثية موضوع الدراسة الحالية إلى التحقق من مدى مواكبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل بالجزائر، وتكونت العينة من 300 فرد بواقع الأساتذة=100؛ الطلبة=200 واشتملت أدوات الدراسة على مقياس تقييم جودة مخرجات التعليم العالي من إعداد بوعمامة 2018؛ ومقياس التنمية المستدامة من إعداد الإدريسي 2018، تم اعتماد المنهج الوصفي، وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية: يمكن التنبؤ بمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي. مواكبة مرتفعة لمخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل. هناك اختلاف في سبل تحسين مخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل لدى العينة البحثية.  
كلمات مفتاحية: المخرجات؛ التعليم العالي؛ سوق العمل؛ الأستاذ؛ الطالب.

**Abstract:**

The research paper under the current study aims to verify the extent to which higher education outcomes keep pace with the requirements of the Algerian labor market, and the sample consisted of 300 people by teachers = 100; students = 200; Higher education outputs can be predicted for the requirements of the labor market in promoting sustainable development in Algeria by the professor and university student. High keeping up with higher education outputs to predict labor market requirements. There is a difference in ways to improve higher education outcomes to predict labor market requirements in the research sample.

**Keywords:** Outputs; Higher Education; Labor Market; Professor; Student.

يعتمد النجاح في الحد من عدم التوافق بين التعليم والوظيفة على كيفية تنسيق نظام التعليم وسوق العمل إضافةً إلى كيفية تحسین التنسيق بين النظام التعليمي وأصحاب المصلحة في سوق العمل من أجل الوصول إلى هذا الهدف قمت بالاستطلاع على الأدب النظري الأجنبي منه والعربي، بالتركيز على هدف التعليم العالي إعداد الشباب ليصبحوا منتجين وناجحين بدرجة عالية في سوق العمل؛ إذ يرتبط أداءهم في الحياة العملية ارتباطاً وثيقاً بعملية اكتسابهم الكفاءات. وخلق نموذج المنافسة الوظيفية يقترّب مما يؤكّد دور الخصائص المهنية في تفسير الإنتاجية وفهم الدور الذي يلعبه التفاعل بين جانبي سوق العمل/العرض والطلب لتحقيق التكامل الاستراتيجي بين رؤية التعليم العالي في مخرجاته واحتياجات سوق العمل، لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجامعة، في ضوء الاستنتاجات التي ركزت على أهمية مؤسسات التعليم العالي للتنمية المستدامة إذ في الآونة الأخيرة نشهد توسع الأبحاث التي فرضت تدابير مراقبة الجودة على التعليم العالي على الرغم من الضغط الذي نعيشه في ظل تفشي فيروس كوفيد-19 المستجد على أمل أن تخلق هذه الجائحة فرصة للاستخدام الأكثر كفاءة للمورد البشري والعلمي لدمج الجامعات بدافع تطوير المجال الاقتصادي للدولة. في الوقت الحاضر تتدهور الممارسة في التعليم العالي إلى الإدارة في المؤسسات، بسبب الافتقار إلى تطوير رؤية مشتركة وعدم وجود تطابق بين تقنيات إدارة الجودة والعمليات التعليمية وقد يكون هذا القيد بسبب نقص التواصل بين المؤسسات وسوق العمل وضعف التوجيه الأكاديمي للطلاب عند اختيار الدورات الاختيارية التي تدعم هذه المهارات؛ ومع ذلك لا يزال من الممكن أن تكون إدارة الجودة في التعليم العالي هي منهجية الإدارة الواسعة ولكن يجب تكييفها مع العمليات التعليمية لهذا تحتاج بعض الخطط الدراسية للتحديث والمراجعة بناءً على أحدث التغييرات في سوق العمل.

الخلفية النظرية:

## 1. الإشكالية:

يعد التعليم العالي قطاعاً بالغ الأهمية لإنتاج ونشر ونقل المعرفة والابتكار والتكنولوجيا في اقتصاد المعرفة اليوم وتشير الاتجاهات الحالية في التعليم العالي إلى مكونين رئيسيين: عملية التعليم والابتكار في التدريس واندماج الخريجين في سوق العمل. هذا يتطلب مراجعة مستمرة لمنهجية

التدريس وحتى اتباع نهج جديد من منظور الأستاذ علاوة على ذلك شهد التدريس والتعلم في التعليم العالي العديد من الممارسات المبتكرة، والتي تشمل " الانتقال إلى تقنيات التعلم عبر الإنترنت، التعلم المدمج أي الجمع بين التعلم التقليدي والتعلم عبر الإنترنت، والممارسات المبتكرة في التدريس والتعلم التي لا تعتمد على التكنولوجيا، مثل التعلم المرتكز على الطالب والمعتمد على المشاريع".

تستكشف هذه الورقة البحثية وضع التعاون بين الجامعات وسوق العمل على المستوى الوطني، ويبدو أن التعاون المنظم بينهما قد يمكن الجامعات من تكييف مناهجها الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل بشكل أفضل ومع ذلك فإنّ الورقة لها قيمة عملية واضحة توضح أنّ التعاون بين الجامعة والأعمال يمكن أن يكون فعالاً في تكييف المناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل. لذا نحن بحاجة إلى تحليل مقارنة لتحديد الممارسات الجيدة في هذا المجال، حيث يتفاعل التعليم العالي مع عدد متزايد ومتنوع من المجتمعات ولكل منها طلب خاص على قطاع التعليم العالي. وقد أدى ذلك إلى علاقات جديدة ومنقحة بين مؤسسات التعليم العالي ومجتمعاتها الخارجية هذه العلاقات لها مكونات محلية وإقليمية ووطنية ودولية تتصل أوجه الترابط هذه والعلاقات المترابطة بالوظائف الخارجية للتعليم العالي، على سبيل المثال من حيث الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي يضطلع بها، والخدمات من حيث التدريس والبحث ونقل المعرفة. وتعكس التوقعات الاقتصادية التي تُلبى من التعليم العالي كلاً من احتياجات العاملين في الاقتصادات الحديثة القائمة على المعرفة والمهارات، والطلبات على الأهمية في مجال البحوث وخلق المعرفة التي تكمن وراء نجاح هذه الاقتصادات في توضيح وتحقيق التنمية؛ على ضوء ما سبق طرحه بشكل مختصر حول مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي يمكن تحديد التساؤلات البحثية من خلال الطرح التالي:

- هل يمكن التنبؤ بمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي؟
- ما مدى مواكبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي؟

- هل هناك فروق دالة إحصائياً عند ( $\alpha \geq 0.01$ ) في متوسط درجات المهارات التي يمتلكها المتخرج من وجهة نظر الأستاذ والطالب الجامعي؟
- هل هناك اختلاف دال إحصائياً عند ( $\alpha \geq 0.01$ ) في متوسط درجات سبل تحسين مخرجات التعليم العالي لتواكب متطلبات سوق العمل بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي؟.

## 2. الفرضيات

- يمكن التنبؤ بمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي .
- نتوقع مواكبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل بدرجة مرتفعة في الجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي .
- هناك اختلاف دال إحصائياً عند ( $\alpha \geq 0.01$ ) في متوسط درجات سبل تحسين مخرجات التعليم العالي لمواكبة متطلبات سوق العمل بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي.

## أولاً- مفهوم الموازنة Harmonization

هو مدى امتلاك خريجي التعليم العالي للكفايات المطلوبة بما يحقق الانسجام بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل من أجل القيام باحتياجات التنمية الوطنية ويتم قياسها من خلال الأداة التي قام الباحث بنائها لهذا الغرض (الصمادي، 2016، ص 627).

## ثانياً- مفهوم مخرجات التعليم العالي

### 1- المخرجات

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين الذين يجب تخرجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة (حلاجوي، 2016، ص 34).

### 2- التعليم العالي High Education

يعرفه طه محمود (2003) "هو التعليم الذي يتعلق بموضوعات معقدة بالغة الأهمية للباحثين، في حاجة إلى دقة بالغة في علم المناهج، وهو المسؤول عن ارتفاع مستوى معرفة الطلاب (عبد العلي، 2019، ص 26). ويقصد به أيضاً "كل نمط للتكوين أو للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي" وعليه يمثل التعليم العالي مرحلة من

مراحل التعليم المتقدمة، حيث يعتبر آخر مراحل التعليم وأرقاها درجة، وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلاب الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية، ويمثل التعليم في كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحوال على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها (بنية، 2018، ص 152)؛ وتعرف منظمة اليونسكو التعليم العالي بأنه: "كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه إلى البحث، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة"، ويشير هذا التعريف إلى أنّ التعليم العالي ينطوي على خصوصية وأهمية بالغة في إعداد الفرد وتأهيله للاندماج مع التطورات الحاصلة في عالم اليوم (جيلالي، 2011، ص 24).

### 3- جودة مخرجات التعليم العالي

هي تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم تُعد ملائمة والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية (داغر، 2016، ص 2036).

وفي هذا البحث المقصود بالتعليم العالي إجرائياً بالمؤسسات التعليمية في دولة الجزائر العامة منها والخاصة، التي تقدم خدمات التعليم الجامعي للراغبين ممن تنطبق عليه شروط الالتحاق بتلك الجامعات.

### 1.3- التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي

من أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي تحدي العولمة ولمنافسة العالمية التي أدت إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة المفروضة، تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع، تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية، يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أنّ الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص، سيطرة الثقافة الغربية (العبيدي، 2011، ص 360).

**2.3- دور التعليم العالي:** يرتبط التعليم بقضايا التنمية الاقتصادية بسبب الاتجاه المعاصر لدراسة الدرجة التي يساهم بها التعليم في حل مشاكل المجتمع؛ لا يقتصر دور التعليم العالي على صنع المعرفة وتوفيرها ونقلها؛ كما يعد التعليم العالي أحد القوى الدافعة للنمو الاقتصادي؛ هذا يعني أن دورها لا يقتصر على تزويد الطلاب بالمعرفة بل يمتد إلى كيفية تنشيط هذه المعرفة في سوق العمل والمعرفة هي أبرز عناصر القوة والسلطة في المجتمعات حول العالم ولا يمكن تجاهلها، حيث أن المعرفة هي أساس الانتقال من التخلف إلى التنمية، وهي مؤسسات اجتماعية طورها المجتمع لخدمة المجتمع؛ لذلك يجب أن تهتم هذه المؤسسات بتطوير برامجها للتأكد من أن نتائجها متوافقة مع متطلبات سوق العمل وخدمة المجتمع، والتي هي أسباب إنشائها، قد يؤدي عدم التوافق بين مخرجات التعلم واحتياجات سوق العمل إلى قضية مهمة: البطالة، التي تؤثر على البلدان اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً أي نقص في نتائج التعليم العالي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، بما في ذلك الاكتظاظ والبطالة. هناك العديد من التحديات التي يفرضها التطور السريع والعملة والتي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل منها عدم كفاية التخصصات الأكاديمية لسوق العمل تحدث مراجعة المناهج الدراسية في الجامعات (Al-Awad, 2020, p 95).

### 3.3- المواصفات المطلوبة في مخرجات التعليم العالي

**المهارات المعرفية:** كافة المؤهلات التي تعكس الجوانب المعرفية المتوقع أن يكتسبها الطالب نتيجة دراسته لأنشطة تعليمية والتي تتضمن الحقائق والمصطلحات، والنظريات، والمفاهيم الأساسية.

**المهارات المهنية:** التي تعكس قدرة الخريج على استخدام المحصلات العلمية التي أكتسبها في مساره الدراسي في التطبيقات المهنية، أي كيفية تطويع المعلومات والمفاهيم المكتسبة إلى سلوكيات مهنية ويحتاج الخريج إلى اكتساب هذه المهارات لتمكنه من سهولة الانخراط في سوق الشغل.

**المهارات العامة:** وهي المهارات التي لا ترتبط بموضوع معين وغالبا ما ينتقل أثر تعليمها إلى أكثر من مجال يحتاجها الطالب في استيعاب التعددية الثقافية والقضايا العالمية المعاصرة، كالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة والوعي التكنولوجي.

**المهارات الشخصية:** مهارات تمكن الخريج من أن يفكر ويتصرف باستقلالية ويتعامل مع القضايا الأخلاقية والمهنية التي لها علاقة بالقيم والأحكام الأخلاقية بطرق حساسة للآخرين

ومتوافقة مع القيم الأساسية والأخلاقيات المهنية المتعارف عليها. مثل الأمانة والموثوقية، التواصل مع الآخرين (بوعمامة، 2018، ص 103).

#### 4.3- وظائف التعليم العالي: تتعدد وظائف التعليم العالي وبالتالي يمكن حصرها فيما يلي:

- إعداد القوى البشرية المتخصصة: وذلك عن طريق تعليم المهن الرفيعة للطلاب حتى يكونوا قادة وإطارات عليا للبلاد، ما يسمح له بقيادة المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل.

- نشر العلم والمعرفة: ترقية العلم إذ لا يقتصر التعليم العالي على نشر العلم بل يهدف إلى تربيته وتطويره عن طريق البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها كل من الطلبة والأساتذة في شتى الميادين، بغية تعزيز التراث الثقافي للأمة.

- التعاون الدولي: تحتل مؤسسات التعليم العالي وضعا ممتازا يتيح لها الاستفادة من عولمة المعارف لسد "العجز المعرفي" إثراء والحوار بين الشعوب والثقافات وأيضا هو أداة فعالة لتداول البحث والتكنولوجيا (براهيمي، 2006، ص 32-34).

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعني هذا أنّ الموارد الطبيعية المتوفرة والتكنولوجيا المستعملة، لا تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة، إذا لم تتماشى مع تنمية المورد البشري وتنميته، وعلى هذا الأساس بدلا على الجامعة أن تفتح على المحيط الخارجي وعلى سوق الشغل، وأن توفر مخرجات طلابية نوعية، وفي المقابل على المحيط أن يدرك ويستوعب ضرورة خلق المناصب لامتصاص بطالة خريجي الجامعات.

- خدمة المجتمع: وتتمثل توجيه مخرجات التعليم العالي وأنشطة البحث العلمي من أجل تعزيز دور التعليم العالي لخدمة المجتمع.

- نشر القيم المتفق عليها عالميا: وهي وظيفة أخرى من وظائف التعليم العالي، وأهم هذه القيم السلام، العدالة والمساواة والتضامن وحقوق الإنسان (منصوري، 2011، ص 2).

- التنشيط الثقافي والفكري العام: يتيح التعليم العالي الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكري والاجتماعي وكذلك تنمية المفاهيم العلمية (مرسي، 2002، ص 29).

**5.3- تحسين مخرجات التعليم:** إنّ قيام النظام التعليمي بتحقيق درجة عالية من المواومة ما بين الدارسين والترابط ما بين مخرجاته باعتباره مدخلات تقوم على المعرفة واكتساب المهارة لتتناغم مع متطلبات سوق العمل، إلا أنّ واقع حال النظام التعليمي في العراق والذي يعاني من عدم توفر بنية تحتية متكاملة لنظم المعلومات والاتصالات؛ ولا يقتصر تطوير البنية المعرفية لمخرجات التعليم على توفير الأجهزة، فبناء قدرات الشباب المعرفية يتطلب أيضا مواكبة التطور العلمي والمعرفي العالمية، والتي اصبح لها معايير ومقاييس عالمية يتنافس الطلبة والجامعات في اكتسابها عبر اختبارات عالمية هي الأخرى، فاليوم لم يعد ما حققته البلدان من تقدم في مؤشرات التعليم من معدلات التحاق صافي وإجمالي ومن متحصلات علمية للشباب كافياً، فالجهود المبذولة من اجل الارتقاء بنوعية التعليم تندفع وبوتائر متصاعدة من اجل السير نحو اقتصاد المعرفة وتطوير آلياته وأدواته في الأنظمة التربوية والتعليمية بحيث تكون مستجيبة له وبما يعزز من البناء المعرفي والتطوير المهاري للخريجين الشباب وفي كافة المراحل الدراسية لتتناغم مخرجاته مع متطلبات الاقتصاد الجديد (حسين، 2018، ص 243-244). لذا تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة إلى حد كبير باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وازدهار أي مجتمع في العالم، كما يلاحظ أنّ مخرجات العملية التعليمية لها تتسع أطرها وفقاً لمتطلبات البيئة الخارجية السريعة التغير مما جعلها أكثر تنوعاً وشمولية، ويعرض أهم مخرجات العملية التعليمية: المشاريع العلمية التأليف والترجمة للكتب؛ البحث العلمي؛ الاستشارات العلمية براءات الاختراع؛ المعارض الفنية والعلمية؛ الجوائز العلمية العربية والعالمية؛ البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع؛ المؤتمرات والندوات خارج المؤسسة؛ الترقّيات العلمية؛ المنح البحثية؛ المستوى النوعي للخريجين المؤتمرات والندوات وورش العمل المنفذة داخل المؤسسة؛ نسبة الخريجين الحاصلين على العمل؛ اللجان العلمية لمؤسسات الدولة؛ المجالات الثقافية؛ سمعة المؤسسة ورضا المستفيد (الأطالي، 2012، ص 154-155).

### ثالثاً- مفهوم سوق العمل *Labor Market*

يعرف سوق العمل بأنه المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف، وهو منظومة العلاقات بين عرض الأفراد المتاحين للعمل، وفرص العمل المتاحة (البندي، 2014، ص 76)؛ ويعرف بأنه آلية تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات



العمل وسوق العمل يمكن أن يكون المجتمع، وهو آلية يتم من خلالها التوفيق بين العمال والوظائف وذلك من خلال التنسيق بين جميع المشتريين الذين هم أرباب العمل والبائعين الذين هم من العمال ويمثلون عنصر العمل (قادر، 2016، ص 131). ويعرف سوق العمل بأنه المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرت العمل والطلب عليه، أي المجال الذي يتم فيه بيع الخدمات وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل "وتتحكم في سوق العمل شرائح مختلفة تؤثر في قراراته، ومن تلم شرائح الأيدي العاملة مختلفة المهارات والاختصاصات للحصول على فرص عمل مناسبة، وعملية تخصيص الأفراد للوظائف لا تمثل حاجة فردية فقط، بل هي حاجة ومتطلب اجتماعي يؤثر في المجتمع سلباً وإيجاباً؛ وعرفه عمارة بأنه عملية التفاعل الديناميكي المستمر بين العرض (نواتج التعليم العالي) وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه النواتج في مجالات العمل المختلفة، وصولاً إلى حالة التوازن بين العرض والطلب (الدلو، 2016، ص 59-60)؛ أيضاً يعرف سوق العمل على أنه "المكان الذي يجتمع فيه كل من المشتري والبائع لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل"، أو يمكن تعريف سوق العمل على أنه "المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل. وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص وهي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل. ولا تقل ظروف العمل عن الأجر في تفسير قرارات العرض والطلب"، ومع ما يعرفه العالم حالياً من تطور في وسائل الاتصال، أصبح سوق العمل هو ذلك الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي سواء كان مكاناً أو أجهزة إلكترونية كالأنترنزت والهاتف هناك صنفين من العوامل المحددة لطبيعة سوق العمل في الجزائر " مؤسسات سوق العمل؛ صدمات الاقتصاد الكلي"، أيضاً فإن هناك عددا من العوامل والمستجدات التي تفرض إجراء تحويلات في عمليات التعليم، ويرى بعض المتخصصين في هذا المجال، أنّ العولمة محرك أساسي في هذا الميدان، ويجري الربط بين المظاهر السلبية والإيجابية للعولمة من منظور الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وفي الوجه الإيجابي تفتح فرص جديدة، وتحمل تلك الفرص معها شواغر وظيفية متعددة، ويرتبط ذلك كله بالمشكلات الاجتماعية -

الاقتصادية من منظور تطوير التعليم العالي، ودور الجامعات في مجمل عملية النماء الوطني (علي، 2010، ص 6).

### 1- أهمية دراسة سوق العمل

إن التاجر الذكي يدرس احتياجات السوق الحالية والمستقبلية حتى يضمن لتجارته الراجح والاستمرار والازدهار، وإذا طبقنا هذا المعنى على المؤسسات التربوية نجد أنها مطالبة بدراسة هذه السوق دراسة علمية دقيقة لعدة أسباب أهمها: أن سوق العمل سوق إنتاجية وليست سوق استهلاكية، ومن ثم فإنّ السلعة التي تطرح في هذه السوق لا تقف أهميتها عند مجرد استهلاكها، بل هي سلعة تشارك في العمليات الإنتاجية المتوالية ومن هنا تنبع أهميتها؛ أن التاجر إذا أخطأ وقدم إلى السوق سلعة غير مناسبة فإنه سوف يخسر ثمن السلعة، وقد يشمل ذلك خسارة المشترين أنفسهم، لعدم تلبية احتياجاتهم و رغباتهم، كذلك فإن المؤسسات التعليمية إذا قدمت لسوق العمل خريجا لا تتوفر لديه القدرات والمهارات والمعارف المطلوبة فإنها ستخسر كثيرا بسبب إهدار الأموال بلا مبرر وتعطيل الإنتاج، لعدم قدرة الخريج على التكيف مع العمل، وإرهاق ميزانيات الشركات والمنشآت في برامج التدريب.

### 2- أهداف دراسة سوق العمل

إذا قمنا بدراسة سوق العمل دراسة علمية، كما سبق القول، فإن ذلك يمكننا من تحقيق العديد من الأهداف من أهمها: مساعدة الطلاب على تعلم المعارف والمهارات التي تؤهلهم للحصول على العمل في المستقبل القريب، إعطاء الطلاب المعارف والمهارات المتصلة بالعمل مباشرة وهذا يشجعهم على التعلم الذاتي، مواجهة التغيرات التي تحدث في النظم الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين، والتي تحتاج إلى إعداد خاص، مساعدة المدرسين على ربط دروسهم وموادهم التعليمية بخبرات مواقع العمل الفعلية، وكثرة الربط هذه تعني أن هذه البرامج ستكون أكثر نجاحا، زيادة الاتصال بين المدرسين وقطاعات الإنتاج والخدمات يؤدي بدوره إلى تغذية راجعة، تفيد في تطوير البرامج الدراسية لتتلاءم مع متطلبات العمل (البندي، 2014، ص 77-78).

### 3- خصائص سوق العمل

يتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية: -عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛ عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات العمل؛ ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلال في العرض من الطلب في مجال التشغيل؛ عدم توفر شبكة وطنية لجميع المعلومات حول التشغيل؛ صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛ ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج للمولد لمناصب الشغل؛ ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛ ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية عروض العمل (بنية، 2018، ص 154).

### 4- قياس أثر الجودة الشاملة في مخرجات التعليم العالي في سوق العمل

الواقع العملي يؤكد على أن هناك خلل في التوازن بين منحى العرض المتمثل في زيادة أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي، ومنحنى الطلب المتمثل في ضعف الفرص المتاحة أمامهم بسوق العمل، ويعود ذلك لأسباب منها ندرة وضعف مستوى الخريجين، وعدم توفر الكفاءات المطلوبة، مما يتطلب ذلك، تحول المؤسسات التعليمية من مرحلة العلوم النظرية إلى مرحلة التعليم المقترن بالتدريب (المقبالي، 2019، ص 165).

### رابعاً- مواكبة التعليم العالي لسوق العمل

ويقصد بها انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب المتلائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محورا لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي (العيدان، 2000، ص 5)؛ يعتبر موضوع المواكبة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل المتغير ضرورة تعكس الهدف الأسمى من منظومة التعليم العالي لتنمية عجلة الاقتصاد في الدولة. لذلك سعت كثير من الجامعات لدراسة مدى مؤامة البرامج التي تقدمها أقسامها المختلفة واحتياجات سوق العمل من الخريجين. ولتحقيق ذلك أيضا، أولت كثير من مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في الجامعات والكليات المختلفة، وإداراتها الأكاديمية اهتمامها وتركيزها على

الاعتماد الأكاديمي بغية الحصول على الاعتماد لعددٍ من برامجها الدراسية من قبل هيئات الاعتماد الأكاديمي المعترفة كمجلس الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي (CHEA) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهيئات الاعتماد الأكاديمي المعترف بها في كندا والمملكة المتحدة وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية. مما جعل أيضاً كثير من الدول تقوم بإنشاء لجان ومجالس للاعتماد الوطني قبل الدولي: مثل هيئة اعتماد الجامعات اليابانية والهيئة اليابانية للكليات والجامعات الخاصة اليابانية (البادي، 2018، ص 174). وبناء على ما تقدم فإنّ قضية الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل تعتبر من أبرز قضايا التنمية التي تواجهها دول العالم بشكل عام، كما أنها تمثل مشكلة مستمرة بسبب التغيرات السريعة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية وبالتالي فهي تفرض ضرورة التحسين والتطوير في المجال التعليمي من قبل مسؤولي التعليم من ناحية (دمنهوري، 2013، ص 171)

#### 1- العلاقة بين مخرجات التعليم والمؤسسات التعليمية وسوق العمل

تعد العلاقة بين التعليم العالي وقطاع سوق العمل من أهم القضايا الأساسية التي لها انعكاساتها في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أنّ علاقة التعليم التقني بسوق العمل هي علاقة ارتباطية تكاملية تحددها خطط وسياسات تتحدد بناء عليها مجالات الأعمال والمهن والتقنيات والتكنولوجيا المطلوبة بمؤسسات سوق العمل بمختلف القطاعات الاقتصادية ووفق متطلبات التنمية، وفي إطار هذه التوجهات التنموية واحتياجات سوق العمل تتحدد التخصصات المطلوبة للمهن والمهارات المهنية والعلمية والتقنية التي تتطلبها هذه المهن في منظومة التعليم التقني في برامج وخطط ومناهج دراسية علمية وتطبيقية؛ وتعمل مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المجتمع خاصة على رصد احتياجات سوق العمل الذي تعمل فيه، ومتابعة مؤشرات؛ من أجل تخطيط وتنفيذ خطط تعليمية وبرامج تدريبية تتلاءم واحتياجات السوق، وذلك لكي يكون قادراً على المساهمة بعملية تغذية راجعة علمية عملية سليمة في مجال اختبار الوظائف من جهة والمساهمة في تطوير منظومة التعليم والتدريب من جهة أخرى في إطار تلبية احتياجاته الخاصة لرفع تلك المنظومة وفق الجدوى الاقتصادية والعائد والمردود بكل أبعاده (المناصير، 2017، ص 33-34).

- 2- معوقات المواكبة بين مخرجات التعليم وسوق العمل:** إنّ ضعف المواكبة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع ترجع إلى الأسباب الآتية:
- انخفاض الكفاية الداخلية النوعية للتعليم العالي التي من مؤشراتهما تدنى التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات الابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.
  - انخفاض الكفاية الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.
  - منها ما يتعلق بمناهج التعليم محتوى وطرائقها وهي مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقه سرعة غير احتياجات التنمية وأسواق العمل، وبقيت بذلك بعيدة عن المقارنة مع المستويات المهنية العالمية، هذه المقارنة التي أصبحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح الأسواق.
  - غياب تصانيف مهنية معيارية منها التصنيف المعياري للمهن والتصنيف المعياري للتعليم) البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة: "المواكبة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل" مكتب العمل العربي).
  - ضعف الارتباط بين التخطيط في مؤسسات التعليم والتخطيط لقوى السوق. البطء في تغيير المناهج الدراسية لتناسب مع احتياجات سوق العمل. العلقّة التقليدية بين مؤسسات التعليم وسوق العمل باقتصارها على مسار أحادي الاتجاه من المؤسسات إلى سوق العمل، فالعلقّة السليمة يجب أن تكون في الاتجاهين.
  - عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتكاملة ومتجددة حول سوق العمل واحتياجاته من الكوادر والتخصصات الدقيقة.
  - سرعة تغيير احتياجات سوق العمل وبطء استجابة التعليم لهذا التغيير. النقص في برامج التدريب والتأهيل التي تناسب سوق العمل (المناسير، 2017، ص 39-40).

### **3- التخصصات والمناهج ومخرجات التعليم العالي أمام حاجات سوق العمل**

تتنوع التخصصات في المؤسسات التعليمية بحسب التطور وحاجة سوق العمل وتستحدث تخصصات متنوعة، يكون سوق العمل هو السبب الأساس في استحداثها، ويتم

التوسع فيها عادة بشكل يلي حاجة سوق العمل، فالتخصصات مثل الحاسب الآلي والمحاسبة والإدارة والإعلان والإعلام وغيرها من التخصصات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقع سوق العمل ونموه وأصبحت بيئة العمل تقود إلى تعديلات في المحتوى الوظيفي، ونتجت فوائد لمعايير المقدرات لعل أهمها: - تلي هذه المقدرات حاجات سوق العمل؛ قد تكون هذه المقدرات المهنية نقطة الانطلاقة لإحداث معايير وطنية للمقدرات لكافة المهن؛ تمكين سوق العمل من تحديد المقدرات المطلوبة التي تلي حاجات ووظائفهم (علي، 2010، ص 39). ويصبح التركيز على عنصر التوافق بين مخرجات النظام التعليمي من ناحية وبين حاجات سوق العمل من ناحية أخرى يمكن أن يقود إلى النتائج الآتية: - تخفيض نسبة العاطلين عن العمل؛ تحديد احتياجات سوق العمل من خلال وجود نظام من مرتبط مباشرةً مع السوق؛ توفير فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم والتدريب المهني؛ العمل التعاوني والمساهمة الفعالة في تنفيذ خطط التنمية؛ الاستفادة المالية القصوى المصروفة على التعليم والتدريب المهني؛ زيادة القدرة التنافسية في سوق العمل المحلي والإقليمي؛ اجتذاب الاستثمارات الجيدة؛ الاستثمار الأمثل للمنشآت التعليمية والتجهيزات الموجودة (الديلي، 2015، ص 35).

الخلفية المنهجية:

أولاً - منهج الدراسة:

يمكن تعريف المنهج الوصفي حسب عبد العال (2004: 166) بأنه " استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، يقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها وبينها وبين ظواهر أخرى، ويشير إلى أنّ الأسلوب الوصفي في البحث"، أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (سليمان، 2014، ص 131). وحسب العساف المنهج الوصفي هو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كميًا فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة" (العساف، 2010، ص 117).

ثانيا- الحدود الدراسية والإجراءات التطبيقية: تقتصر حدود الدراسة على:

1. الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على (300) فرد موزعين بين (100) أستاذ و(200) طالب.

2. الحدود المكانية: تم إجراء وتطبيق الدراسة في بعض الجامعات بالجزائر.

3. الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة بالتحديد تطبيقيا سنة 2020 شهر أكتوبر.

ثالثا- الأدوات المستخدمة لجمع البيانات: حسب طبيعة موضوع الدراسة وبغرض تحقيق أهدافها تم استخدام أداتين وفيما يلي وصف لهما.

1. وصف مقياس جودة مخرجات التعليم العالي: المقياس من إعداد بوعمامة (2018) مكون من 41 عبارة مقسم إلى خمسة محاور هي: محور المهارات الشخصية؛ محور المهارات المعرفية؛ محور المهارات المهنية؛ محور المهارات العامة؛ محور سبل تحسين المخرجات، وخمسة بدائل للإجابة فيها حسب الترتيب التالي: (موافق بشدة؛ موافق؛ محايد؛ غير موافق؛ غير موافق تماما)، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج لتصحيح استجابات (1-2-3-4-5)، وفقا للمقياس الخماسي تم استخدام المعيار التالي للحكم على درجة الاستجابة، وبذلك تكون أدنى درجة للمقياس هي (41) وأعلى درجة للمقياس هي (205).

2. وصف مقياس التنمية المستدامة: المقياس من إعداد الإدريسي (2018) مكون من 27 عبارة مقسم إلى أربعة محاور هي: (المحور الاقتصادي؛ المحور الاجتماعي؛ المحور البيئي؛ المحور الأخلاقي)، وخمسة بدائل للإجابة فيها حسب الترتيب التالي: (موافق بشدة؛ موافق؛ محايد؛ غير موافق؛ غير موافق تماما)، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج لتصحيح استجابات (5-4-3-2-1)، وفقا للمقياس الخماسي تم استخدام المعيار التالي للحكم على درجة الاستجابة، وبذلك تكون أدنى درجة للمقياس هي (27) وأعلى درجة للمقياس هي (135).

3. عرض وتحليل نتائج الفرضيات:

1.3- عرض نتائج الفرضية الأولى وتحليلها: نص الفرضية "يمكن التنبؤ بمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي"، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار متعدد الخطوات بطريقة الانحدار **Stepwise**، وذلك لأجل معرفة كيف أثر محاور التنمية المستدامة على مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية:

الجدول 1: يمثل نتائج اختبار تحليل التباين **Anouva** لمعاملات نموذج الانحدار المتعدد

المتغير التابع	المتغيرات المنبئة	T	معامل الانحدار غير المعياري B	معامل الارتباط المتعدد R	نسبة المساهمة R <sup>2</sup>	F	Sig
جودة التعليم العالي	التنمية المستدامة	5.315	0.294	0.672	0.451	28.253	0.000

المصدر: مخرجات برنامج spss 25، 2020

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:

- نتائج تحليل التباين الأحادي أنوفا **Anouva** لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أنّ قيمة **F** قد بلغت **28.253** بقيمة احتمالية **sig=0.000** أصغر من **0.01** ونقبل الفرضية وهو أنّ الانحدار معنوي لا يساوي الصفر مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية وبالتالي توجد علاقة دالة إحصائية بين محاور التنمية المستدامة والدرجة الكلية لمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل؛ أي إمكانية التنبؤ بمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل من خلال تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي

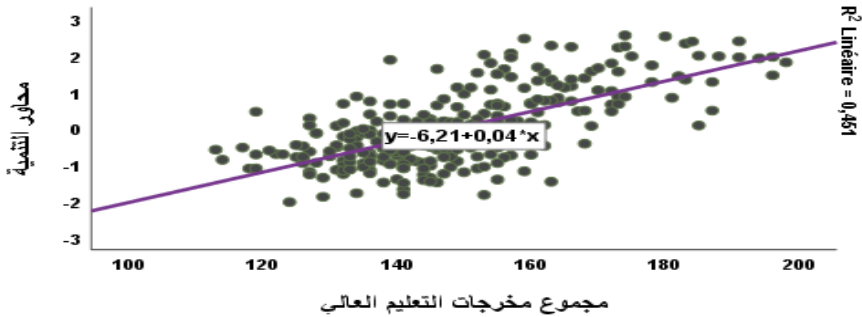


-نتائج اختبار **t** (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.01$ ) حيث قُدرت قيمة 'ت' للدرجة الكلية بـ 5.315 وقُدرت قيمة **B** بـ 0.294 عند مستوى الدلالة 0.00.

- نتائج معامل الارتباط قد قدر بـ 0.672 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.451 معامل التحديد المتعدد ومربع معامل الارتباط المعدل 0.454، وبذلك تفسر المحاور الخمسة 45% من تباين درجة التنبؤ بمخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر وهذه النسبة متوسطة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة  $\text{sig}=0.000$  أصغر من 0.01 وتكون معادلة خط الانحدار=قيمة الثابت (183.463)+(0.294) التنمية المستدامة.

ويمكن إنشاء رسم بياني باستخدام الأمر **Scatter/Dot** لتوضيح ما تم إثباته إحصائياً:

الشكل 1: يمثل شكل الانتشار لتوضيح طبيعة تأثير محاور التنمية على مخرجات التعليم العالي



المصدر: مخرجات برنامج spss 25، 2020

2.3- عرض نتائج الفرضية الثانية وتحليلها: نص الفرضية " نتوقع مواكبة مرتفعة لمخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل"، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تمّت معالجة الاستجابات على المقياس الوعي الوالدي من حيث المحاور المكونة له بحساب المتوسط والانحراف المعياري لكل محور من محاور المقياس؛ كما تمّ تصنيف المتوسطات الحسابية وفق المعيار التالي: قيم المتوسط من [4.21-5] لتمثل قيم مرتفعة جداً، وقيم المتوسط من [3.41-4.20] لتمثل قيم مرتفعة، وقيم المتوسط من [2.61-3.40] لتمثل قيم متوسطة، وقيم المتوسط من [1.81-2.60] لتمثل قيم ضعيفة، وقيم المتوسط من [1-1.80] لتمثل قيم ضعيفة جداً، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية:

الجدول 2: يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات

الترتيب	التقدير	S	$\bar{X}$	N	متغيرات الدراسة
الأول	مرتفعة	0.54	3.80	300	المهارات الشخصية
الثالث	مرتفعة	0.70	3.77		المهارات المعرفية
الثاني	مرتفعة	0.51	3.80		المهارات المهنية
الخامس	مرتفعة	0.56	3.45		المهارات العامة
الرابع	مرتفعة	0.56	3.76		السليل
///	مرتفعة	0.39	3.63		المجموع

المصدر: مخرجات برنامج spss 25، 2020

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:

- قيمة المتوسط لمخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل ككل لدى طلبة الجامعة بمدينة الأغواط والجلوفة قد بلغت **3.63**؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها **39%** وهذه القيمة تقع ضمن المستوى المرتفع وهو يعطي درجة مواكبة مرتفعة؛ بينما وحسب المحاور الخمسة المكونة للمقياس فقد احتل محورا المهارات الشخصية والمهارات المهنية الترتيب الأول بمتوسط حسابي قُدر بـ **3.80**؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها ما بين **"51%-54%"** بقيم مرتفعة، وسجل محور المهارات المعرفية الترتيب الثاني بمتوسط حسابي قُدر بـ **3.77**؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها **70%**، وسجل محور سبل تقييم المخرجات الترتيب الثالث بمتوسط حسابي قُدر بـ **3.76**؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها **56%**، وسجل محور المهارات العامة الترتيب الرابع والأخير بمتوسط حسابي قُدر بـ **3.45**؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها **56%**. أي أنّ " مواكبة مرتفعة لمخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل"، بالتالي النتائج التي تم استخلاصها تشير إلى أنّ المحاور الأكثر أهمية في التنبؤ بمدى مواكبة مخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل هي على الترتيب التالي (محور المهارات الشخصية والمهنية، محور المهارات المعرفية، محور سبل تقييم المخرجات، محور المهارات العامة)؛ من هنا يمكن تأكيد تحقق فرضية البحثية ويمكن عزو هاته النتائج إلى أنّ المحاور الخمسة تساهم في تحديد مدى مواكبة مخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل.

3.3- عرض نتائج الفرضية الثالثة وتحليلها: نص الفرضية " نتوقع اختلاف سبل تحسين مخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل لدى العينة"؛ وللتحقق من صحة هذه الفرضية تمّ حساب المتوسط والانحراف المعياري لكل محور من محاور المقياس؛ كما تمّ تصنيف المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية:

الجدول 3: يمثل المعطيات الوصفية

المتغير	البند	$\bar{X}$	S	النسبة	الترتيب
بند التنمية المهارات اللغوية الأجنبية	العمل على التوجيه الجيد للطالب بمراعات مستواه والرغبة في التخصص	3.21	1.22	86%	السادس
	تنظيم ملتقيات وأيام دراسة حول علاقة الجامعة بسوق الشغل	3.28	1.18	87%	الخامس
	إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة التخصصات	2.96	1.31	79%	الثامن
	فتح تخصصات بالتنسيق مع الهيئات الوصية للتشغيل	3.28	1.34	87%	الرابع
	تنمية مهارات اللغة الأجنبية	3.41	1.20	91%	الأول
	إنشاء لجنة مشتركة ما بين الجامعة والمؤسسات الممثلة لمختلف قطاعات الشغل	3.41	1.19	91%	الثاني
	تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الممثلة لمختلف القطاعات	3.24	1.12	86%	السابع
	زيادة الجانب التطبيقي من خلال إجراء تربصات	3.30	1.28	88%	الثالث
	الكل	30.07	4.47	100%	///

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

- جميع المتوسطات الحسابية للبند متفاوتة؛ حيث نجد أنّ بند تنمية مهارات اللغة الأجنبية وبند إنشاء لجنة مشتركة ما بين الجامعة والمؤسسات الممثلة لمختلف قطاعات الشغل أخذ الترتيب

الأول بنسبة 91% وهذا يدل أن خريجي الجامعة لديهم نقص من جانب اللغات الأجنبية لبد من مراعات هذا البند من طرف الجامعة من خلال تكوين الخرجين تكويننا سليما والتأكيد على أهمية وفائدة امتلاك الخريج لأكثر من لغة بالإضافة ضرورة ربط المهام المشتركة بين المؤسساتين في تحديد التخصصات الأكثر طلبا وانسجاما في مجال الشغل، وبند زيادة الجانب التطبيقي من خلال إجراء تربصات خلال مسار الطالب في الدراسة أخذ الترتيب الثاني بنسبة 88% وهذا ما يحدث حاليا مع حاملتي الشهادات العليا التي تعاني البطالة وهذا ينوه على ضرورة امتلاك الخريج مهارات وظيفية تؤهله للخود في مجال العمل؛ وبند فتح تخصصات بالتنسيق مع الهيئات الوصية للتشغيل أخذ الترتيب الثالث بنسبة 87% وهذا لزيادة الوعي بضرورة ملائمة التخصصات المفتوحة مع مجال العمل؛ وبند تنظيم ملتقيات وأيام دراسة حول علاقة الجامعة بسوق الشغل بنسبة 86 على الرغم من انعقاد المؤتمرات الوطنية منها والعالمية إلا أنها لم تعطي حلولاً واضحة تربط التخصصات الجامعية بسوق العمل بنسبة 87%، وبند فتح تخصصات بالتنسيق مع الهيئات الوصية للتشغيل بنسبة 86% وهذا ينصح بأن تتميز الجامعة بالمرونة لاستكمال المعلومات المتعلقة بضمان الجودة والمؤهلات المتاحة والمطلوبة في سوق العمل. مع بند تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الممثلة لمختلف القطاعات، بينما بند إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة التخصصات أخذ الترتيب الأخير بنسبة 79% على الرغم من أهمية هذا البند قصد تنمية مهارات الخريجين في مواكبة كل ما هو جديد في عالم الرقمنة.. بالتالي هذا التفاوت في نسب سبل تقييم مخرجات التعليم العالي وتطويرة يؤكد على أهميتها في التوسع والاطلاع والتطور البحثي والعلمي والمهني.

### خاتمة:

ختاماً يمكن القول أنّ تكنولوجيا المعلومات والتطور السريع الذي يشهد سوق العمل في ظل التنمية المستدامة يدفع بالمنظومة الجامعية النظر في برامجها والتخصصات المفتوحة وتكييف الشهادات مع متطلبات الغل في العالم الرقمي وربط الشراكة مع المؤسسات الخارجية قصد التطور والتكيف مع المستجدات، ومما سبق يمكن القول بأنّ الفرضيات تحققت حيث أنّ التنمية المستدامة من المنبئات الجيدة لتقييم مخرجات العليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وأيضاً دلت

النتائج على مواكبة مخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل بدرجة مرتفعة بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي؛ أيضاً هناك اختلاف دال إحصائياً عند  $(\alpha \geq 0.01)$  في متوسط درجات سبيل تحسين مخرجات التعليم العالي للتنبؤ بمتطلبات سوق العمل بالجزائر لدى الأستاذ والطالب الجامعي إضافةً إلى دلالة النتائج على إمكانية اشتقاق مقترحات مستقبلية لتحسين وتقييم مخرجات التعليم العالي وفق متطلبات سوق العمل.

### قائمة المراجع:

#### ● الكتب:

- سليمان، عبد الرحمان سيد(2014)، مناهج البحث. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
- العساف، صالح(2012)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ب ط. الرياض: دار الزهراء.
- مرسي، محمد منير (2002)، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريبيه، القاهرة: عالم الكتب.

#### ● المقالات والمدخلات:

- الظالمي، محسن واحمد الإمارة وأفنان عبد علي الأسدي (2012)، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط)، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع90، ص: 147-171.
- البادي، رحمة بنت خميس والكندي والصقري والصاوي (2018)، الموازنة بين برنامج تخصص إدارة الأرشيف بجامعة السلطان قابوس واحتياجات سوق العمل العماني مع المهارات التي طورها المعهد البريطاني (cilip)، المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، س 22، ع ص: 171-208.

- بنية، صابرينة وبلجيلالي، فتيحة (2018)، دراسة مدى توافق مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل - حالة خريجي تخصص بنوك وتأميمات العاملين بقطاع البنوك- مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ع18، جامعة البليدة 2، ص: 149-160.

- حسين، بيداء رزاق (2018)، التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 28، ص: 227-250.
- حلجاوي، مريم (2016)، واقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح - دراسة حالة تطبيق نظام ل.م.د في الملحق الجامعية مغنية، رسالة ماستر منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.
- داغر، أزهار خضر واخليف يوسف الطراونة و محمد أمين حامد القضاء (2016)، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، دراسات، العلوم التربوية، المجلد 43، ملحق 5 ص: 2033-2049.
- دمنهوري، هند محمد شيخ (2013)، أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م 27، ع 1، ص: 169-225
- الصمادي، هشام محمد (2016)، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن، العدد 2، الجزء 2 (63) الأردن. ص: 618-632.
- عبد العلي، بن يوب وسهايلية شكري وسهايلية رفيق (2019)، إسهامات برامج التعليم العالي في تطوير البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على مستوى معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية - جامعة سوق أهراس- مجلة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، المجلد 2، العدد 1.
- العبيدي، رشا جاسم أحمد (2011)، أثر التخطيط الاستراتيجي وموائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في دعم سياسات التنمية العراقية مجلة الجامعة العراقية/ ع(1/27).
- قادر، زكي حسين وعلي أحمد علي (2016)، تقييم العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر أصحاب العمل مدينة أربيل أنموذجا للمدة (2009-2013). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 49، ص: 127-156.
- القبالي، سيف بن راشد بن سيف وأشرف محمد زيدان وفخر الأدب بن عبد القادر (2019)، مخرجات التعليم العالي وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل من منظور إسلامي:

دراسة تطبيقية على خريجي كلية العلوم الشرعية بسلطنة عُمان، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية المجلد5، العدد3، ص: 155-180.

- منصوري، بن عمارة (2011)، الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي بعنوان: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة باجي مختار عنابة.

#### ● الأطروحات:

- براهيمي، سمية (2006)، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل.م.د.) قراءة تحليلية نقدية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.

- البندي، عاصم عبد النبي أحمد (2014)، مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر، المؤسسات المستفيدة بمدينة المحلة الكبرى أنموذج، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

- بوعمامة، خامرة (2018)، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر-3.

- جيلالي، خالدية (2011)، الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية. دراسة ميدانية في ولاية تيارت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون. تيارت.

- الدلو، حمدي أسعد (2016)، استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الأقصى بغزة.

- الديلي، فاطمة عامر (2015)، تقويم فاعلية برامج التدريب المهني ومدى توافقها مع حاجات سوق العمل من وجهة نظر المتدرب وإدارة التدريب وأصحاب العمل، رسالة دكتوراه، جامعة عمان.

- علي، سهام بنت محمد بن إبراهيم (2010)، أنموذج مقترح للمواءمة بين مخرجات الجامعات الرسمية السعودية وحاجات سوق العمل بناءً على مفاهيم التفكير النظامي، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
  - العيدان، منى بنت أحمد و حسام حمدي عبد الحميد (2000)، الإدارة الاستراتيجية كنموذج مقترح للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي للمرأة ومتطلبات سوق العمل في عصر المعلوماتية (دراسة مقارنة بين مصر والمملكة العربية السعودية)
  - المناصير، دعاء سعيد سليمان (2017)، أثر عدم ربط مخرجات التعليم في سوق العمل الأردني على مستوى البطالة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- المراجع الأجنبية:

1. Al-Awad, A, Bazuhair, R, Alhojaly, A., & Mossawa, M. (2020). The Compatibility of Higher Education Outcomes with the Requirements of the Labour Market in an Interior Design Programme in the Kingdom of Saudi Arabia. *Art and Design Review*, 8(02), 94.